



مؤسسة المرأة الجديدة

تقرير حول

المشاركة السياسية للنساء ومواقع اتخاذ القرار

بيجن ٢٠+

نويويورك ٢٠١٥

إهداء

إلى شيماء الصباغ ... شهيدة الورد

• الأهداف الإستراتيجية

١. زيادة تمثيل المرأة في المؤسسات البرلمانية والمجالس التشريعية والسياسية ومواقع اتخاذ القرار من خلال دعم مشاركتها السياسية.
٢. زيادة عضوية المرأة في الأحزاب والاتحادات والجمعيات المهنية والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

• النساء المشاركة السياسية والحق في التظاهر السلمي

١. شاركت النساء في الاحتجاجات السلمية طوال الأعوام الأربع السابقة، وصناعة الحراك الجماهيري الواسع التي شاهده مصر طول فترة انتفاضة شعبها في ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، ولم تكن مشاركة النساء قاصرة فقط على احتجاجات ذات الطابع السياسي فقط والمطالبة بتغيير النظام، وإنما شاركت النساء في أطياف مختلفة من الاحتجاجات النوعية الأخرى كالاحتجاجات العمالية والنقابية والتي سبقت ٢٥ يناير واستمرت دون انقطاع طوال الأعوام السابقة ولا زالت مستمرة، فيما تعد مشاركة ملفتة وملحوظة للنساء من أجل تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في البلاد، وهو ما يؤكد على اقتناص النساء الحق في التظاهر السلمي وممارسة الاحتجاج من الدولة لتأكيد على الحقوق والمطالب.
٢. غير أن هذه الاحتجاجات السلمية قبلت بأشكال مختلفة من العنف أكثرها وضوحا التعرض للعنف الجنسي إلى حد الاحتجاز والقتل العشوائي من قوات الشرطة طوال الأربع سنوات الماضية، وباختلاف المعنيين بإدارة المراحل الانتقالية بداية من مرحلة حكم مبارك وتبعا للمجلس العسكري فالإخوان المسلمين وحتى الحكم الحالي، فحسب توثيق مجموعات ومنظمات نسوية ما يزيد عن ٢٥٠ حالة اعتداء جنسي إثناء الاحتجاجات الشعبية الواسعة، وهو ما يفيد انتهاك ممنهج للنساء أثناء مشاركتهم السياسية لحق التظاهر السلمي، ولم نرصد محاسبة على أي حالة من حالات الاعتداءات الجنسية الجماعية غير واحدة فقط وهي الحالة التي تم التحقيق فيها أثناء تنصيب الرئيس الحالي، في حين تبنت عدد من المنظمات النسوية بلاغ لسبع حالات اعتداء واختطاف واعتصاب جماعي أمام النائب العام دون تحقيق وتقاضي حتى الآن.



مؤسسة المرأة الجديدة

تقرير حول

المشاركة السياسية للنساء ومواقع اتخاذ القرار

بيجن ٢٠+

نيويورك ٢٠١٥

٣. وقد سبق وتعرضت متظاهرات سلميا أثناء المرحلة الانتقالية الأولى لكشوف العذرية من قبل قوات الشرطة العسكرية، بما ينتهك الخصوصية، ويكرس لقيم الثقافة المحافظة تجاه مشاركة النساء في التظاهر والعمل السياسي.
٤. اشتملت كل مرحلة انتقالية على عدد من التشريعات التي تعمل على تقييد المجال العام إمام المواطنين والمواطنات، والتي جاء منها قانون تنظيم التظاهر الحالي والذي يصل حد العقوبة فيه للحبس والغرامة، إضافة لتوقيع الحبس الاحتياطي على المتهمات وتماطل إجراءات التقاضي وبما يعد بمثابة توقيع عقوبة بالحبس على المتظاهرات دون إصدار حكم واضح.
٥. وإلى الآن لم نشهد تحقيقا في أي من أحداث العنف أو الشغب التي سقطت على أثارها النساء سواء مصابات أو شهيدات، رغم تشكيل الحكومات الانتقالية لعدد من لجان تقصي الحقائق عن كل مرحلة انتقالية غير انه لم تنشر إي من نتائج هذه اللجان حتى الآن، ففيما يعرف بإجراءات العدالة الانتقالية لم تشهده مصر حتى الآن، كما لم يتم دمج منظور النوع الاجتماعي بإي من لجان تقصي الحقائق التي تم تشكيلها حتى الآن، وهو ما نحتسبه تواطئا من الدول لعرقلة المشاركة السياسية للنساء، ويتنافى مع ما تعلنه الدولة من حرص أن تدابير لضمانة مشاركة النساء سياسية في عملية التغيير بمستوياتها بداية من تمكين النساء من حق التظاهر السلمي.

● النساء والدستور

٦. تعد نسبة مشاركة النساء في اللجان التأسيسية للدستور التي شهادتها مصر سواء في ٢٠١٢ أو ٢٠١٤ نسبة ضعيفة إجمالا ففي أحسن الظروف لم تزيد عن ٥%. بما يعكس ضرورة استمرار الجهود للدعوة وكسب التأييد من أطراف مختلفة بغرض الضغط على الدولة لضرورة دمج النساء في مواقع صناعة القرار السياسي، فلزال تمثيل النساء مناصفة أو بنسب مناسبة أمر بعيدا عن حرص الدولة.
٧. ورغم نص الدستور على احترام الدولة للمواثيق الدولية وهو يفتح المجال أمام الدولة للنص على تدابير خاصة لتمثيل النساء بالبرلمان بموجب المادة (٤) من اتفاقية السيداو جاءت صياغة تمثيل النساء في البرلمان في الدستور بـ "بالتمثيل المناسب" فضفاضة وغير ملزمة لأي من الدولة أو القوة السياسية لضرورة تمثيل النساء في البرلمان، وهو ما يجعل تمثيل النساء بالبرلمان رهينة الضغوط المسموح بها، دون النص بوضوح على نسبة تمثيل منصفة للنساء.
٨. ورغم الموافقة الشعبية على دستور ٢٠١٤ بنسبة تتجاوز ٩٦% في استفتاء ٢٠١٤ إلا إن العديد من حقوق المنصوص عليها هذا الدستور متوقفة أو يتم اختراقها، بما يعكس على عموم المواطنين ومنهم النساء، سواء في فيما يخص الحق في التظاهر والاحتجاج السلمي أو حق التنظيم وتكوين الجمعيات الأهلية.



مؤسسة المرأة الجديدة

تقرير حول

المشاركة السياسية للنساء ومواقع اتخاذ القرار

بيجن ٢٠+

نويورك ٢٠١٥

٩. و يأخذ على الدستور الحالي عدم إقرار الحق في التنظيم النقابي المستقل خاصة فيما يتعلق بحقوق العاملات في تنظيم أنفسهن في كيانات نقابية عمالية مستقلة، ويعد العمل النقابي احد صور المشاركة السياسية والتصعيد في مراكز صناعة القرار المتاحة للنساء على مستوى العمل.

١٠. إما فيما نص عليه الدستور من تشكيل مفوضية لمكافحة أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من حقوق فهي رهينة التشريعات المتوقع أن يتناولها البرلمان القادم ، وحسب قانون مباشرة الحقوق السياسية الخاص بتنظيم انتخابات البرلمان القادم يتعذر علينا أن نتوقع دخول برلمانيات وبرلمانيين ذو كفاءة وحساسية تجاه قضايا النساء، بما يجعل هذه النصوص محل تهديد ما لم يتيح قانون الانتخابات البرلمانية الفرصة للنساء الحريصات على تمكين المرأة من الدخول للبرلمان.

• النساء وتشريعات المشاركة السياسية

١١. يعد قانون الانتخابات البرلمانية الحالي مجحفا فيما يخص ضمان تمثيل النساء ، فإلى الآن النسبة الأكبر من المقاعد البرلمانية رهن النظام الفردي بنسبة ٨٠% في الانتخابات وهو ما يدفع بتعذر النساء على الفوز بالمقاعد بموجب العملية الانتخابية ، كما يتجاهل ضرورة تمكين النساء أمام ثقافة مجتمعية ذكورية ومحافظه بطبعها، فلم يمثل نظام القوائم سوى ٢٠ % فقط من المقاعد ، وتمثل القوائم والنظام الأمثل لوصول النساء للبرلمان، غير انه والي الآن لم ينص القانون بوضوح على نسبة واضحة لتمثيل النساء من القوائم ، إضافة لتعثر القوى السياسية على تمثيل قوائم قوية تحرز الفوز أمام أي من التيارات الدينية من ناحية أو القوة الرجعية المحافظة من ناحية أخرى.

١٢. لم يوضح قانون مباشرة الحقوق السياسية الحالي تصورا ممكنة للدوائر الانتخابية بما ييسر على النساء إحراز الفوز على المقاعد الفردية، فما نشر بالصحف حتى الآن من تشكيل دوائر انتخابية يؤكد على اتساعها وهو ما يعوق النساء من المنافسة على المقاعد الفردية ويحصرها في نسب القوائم التي لا تزيد عن ٢٠% من نسبة المقاعد يتقاسمها معها رجال وذوى احتياجات خاصة ومسيحيين.

١٣. لم يضع قانون مباشرة الحقوق السياسية حتى الآن حد مقبولا للدعاية الانتخابية ، بما ينبئ باستخدام المال السياسي في الانتخابات القادمة وهو معوق كبير أمام النساء، أو تعريفا واضحا وعقوبة على استخدام الخطابات الطائفية والطبقية وخطاب الكراهية في الانتخابات، وهو ما يعرض مجمل العملية الانتخابية لاختراق النزاهة.



مؤسسة المرأة الجديدة

تقرير حول

المشاركة السياسية للنساء ومواقع اتخاذ القرار

بيجن ٢٠+

نويويورك ٢٠١٥

١٤. ولازال يوجد على الساحة السياسية عدد من الأحزاب ذات الخلفية الدينية، والتي تبدو شريكة للدولة لمرحلة ما بعد ٣٠ يونيو وهو ما يهدد مفهوم المواطنة ويفتح المجال لتنامي الفكر السياسي للتمييز ضد النساء والطائفية.

١٥. وتأتي المادة الخاصة بالمحليات بالدستور ناصة على تمثيل النساء ٢٥% ، إلا إن ملامح القانون المنظم للمحليات لازال غامضا، كما نصت مواد الإدارة المحلية على اللامركزية وهو مفهوم يتطلب خطة انتقالية ترتبط بإعادة هيكلة المحلية وكلها أمور لم تعلن الدولة بعد عن أي تصور يخص إمكانية تنفيذها ، وهي تؤثر على كفاءة تمثيل النساء بالمجالس المحلية وإنجاح تجربة إدماج النساء في الإدارة المحلية.

● النساء في مواقع صناعة القرار

١٦. طوال المرحلة الانتقالية لم تحصل النساء سوى على خمس حقائب وزارية بشكل متفاوت وغير ثابت على مدى كل الحكومات السابقة ، فحصلن على حقائب القوى العاملة والتعاون الدولي والصحة والإعلام والبيئة، ولكن لازال النساء في التمثيل على مستوى الوزارات بحاجة لمزيد من التعزيز والتنوع.

١٧. في المقابل لم تتولى النساء منصب المحافظ ، بل صرح وزير التنمية المحلية بصعوبة تولي النساء لمنصب المحافظ نظرة لندرة الكفاءة لديهن ، وهو ما يعكس استمرار الدولة في قناعات التمييز وحد النساء من مناصب اتخاذ القرار.

١٨. هناك استمرار متعمدا لإقصاء النساء من منصب القضاء، فلم تفتح النيابة العامة أبوابها لتعيين النساء في منصب وكيل نيابة وبالتالي تصعيدها لمنصة القضاء، كما يتعننت مجلس الدولة في تعيين النساء في منصب النائب المساعد بما يعوق وصولها لقضاء الدولة، كما تشهد المحكمة الدستورية تأخرا في وجود النساء بها بعد استبعاد القاضية الدستورية الوحيدة بها.

١٩. أما القوانين المنظمة للنقابات المهنية والعمالية المسموح بها، فلم تصل النساء لمنصب النقيبة حتى الآن، ولم تشتمل قوانينها على إلزام النساء بمجالسها وفق أي نسبة ، في حين استطاعت النقابات المستقلة والتي تجد صعوبة في الاعتراف بها دستوريا وقانونية من تمثيل النساء في مجالسها وفق نسب نصت عليها لوائحها الداخلية.



مؤسسة المرأة الجديدة

تقرير حول

المشاركة السياسية للنساء ومواقع اتخاذ القرار

بيجن ٢٠+

نيويورك ٢٠١٥

• التوصيات

على مستوى الدولة ..

١. ضرورة الاهتمام بتحقيق تجربة خاصة بمصر في مجال العدالة الانتقالية تراعي منظور النوع الاجتماعي، و تخصص تحقيق ومحاسبة وجبر ضرر وغيرها للنساء وأسراهم من أضيروا طوال السنوات السابقة.
٢. ضرورة تطبيق المادة (٤) من اتفاقية وقف جميع أشكال التمييز ضد النساء والمعنية بضرورة تطبيق تدابير خاصة لتمكين النساء من المشاركة السياسية ومواقع اتخاذ القرار.
٣. النظر في جملة التشريعات الصادرة في المراحل الانتقالية وعلى رأسها قانون تنظيم التظاهر والتي راحت ضحيته العديد من الفتيات المسحوبات على تيارات التغيير المختلفة ، والنظر الي التظاهر السلمي باعتباره حق أصيل للنساء في الاحتجاج وحرية التعبير.
٤. إعادة النظر في قوانين الانتخاب لتفعيل نظام القوائم ووضع ضمانات لتمكين النساء من المشاركة السياسية على كافة المستويات سواء البرلمان أو المحليات.
٥. مشاركة المجتمع المدني في لجان التشريع المختلفة ، وخاصة المنظمات النسوية ، والحرص على إجراء حوار مجتمعي حقيقي فاعل ومؤثر في رسم التشريعات الانتقالية والدائمة للدولة.

على مستوى المجتمع الدولي ..

١. ضرورة العمل على تفعيل آليات مراقبة على تعهدات الدولة وفق جدول زمني وخطة عمل واضحة خاصة ما يتعلق بالعمل السياسي ومشاركة النساء.
٢. أناح مجال أوسع لتمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة بشكل اكبر في صياغة التوصيات الأخيرة المنوط بإصدارها الإلية الدولية ، اشتراط إدماجه في تنفيذ الخطط الرسمية المعنية بنهوض بالمرأة.
٣. توصية الملزمة برفع الدولة تحفظاتها على السيداو والتوقيع على البرتوكول الخاص بها .



مؤسسة المرأة الجديدة
تقرير حول
المشاركة السياسية للنساء ومواقع اتخاذ القرار
بيجن ٢٠+
نيويورك ٢٠١٥